الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري

بعنوان:

دور لجان الأحياء في التنمية الحضرية

دراسة ميدانية – بمدينة مستغانم

من إعداد الطالبة:

هاشمي يسمينة

تحت اشراف:

د. بلهواري.حاج

اعضاء لجنة المناقشة:

صحراوي بن حليمة	رئيسا	جامعة مستغانم
بلهواري حاج	مشرفا ومقررا	جامعة مستغانم
عيسات وسيلة	مناقشا	جامعة مستغانم

السنة الدراسية :2020/2019

شكر وعرفان

أتقدم بداية الشكر والتقدير إلى الله عز وجل الذي وفقني طيلة حياتي وطيلة مشواري الدراسي وعلى توفيقه لي في عمل هذا البحث المتواضع.

وأتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور الفاضل" بلهواري الحاج "على قبوله الإشراف على هذه المذكرة الذي لم يبخل عليا بعلمه ووقته وتوجيهاته فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة فجزاهم الله خيرا.

دون أن أنسى ان اشكر جميع أساتذتي الكرام في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وبخصوص قسم علم الاجتماع.

إهـــــــــــداء

الى ابي الغالي اعترافا مني بفضله الكبير ومساندته لي طوال مساري الدراسي اطال الله في عمره.

إلى أمي مصدر الفرحة والبهجة والأمل أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي مليكة وعبد الله حفظهم الله.

إلى كل الأصدقاء والزملاء كل باسمه الى كل عائلتي كبيرا وصغيرا وعلى رأسهم جدتي الغالية.

فهرس المحتويات

مقدمة..... 2

الفصل الاول: التنمية الحضارية (المفاهيم والمقاربات) 9

اولا: تعريف التنمية 10

ثانيا: التنمية الحضرية..... 11

ثالثا: أهداف التنمية الحضرية:..... 12

رابعا: سياسة التنمية الحضرية في جزائر 13

خامسا: مشكلات التنمية الحضرية:..... 16

الفصل الثاني: العمل التطوعي الجماعي 20

أولا – مفهوم العمل التطوعي..... 21

ثانيا: الدور التنموي للتطوع..... 21

ثالثا: لجنة الحي..... 22

رابعا: أهداف لجان الأحياء 22

الخاتـــمة 24

قائمة المراجع 26

المـــــــقدمـــــــــة

مقدمة

تعتبر البيئة الإطار الطبيعي الذي يعيش في نطاقه الإنسان، ومن ثم فسلامة البيئة سوف تنعكس بالتأكيد على سلامة الإنسان. والأضرار بالبيئة سوف تؤثر عاجلا أو أجلا على صحة الإنسان، ومن ثم على قدراته على الإنتاج، والحصول على دخل ملائم يتولى عن طرقه إشباع حاجاته الأساسية، الأمر الذي سوف يسلمه إلى حالة من عدم الإشباع حاجاته الأساسية، وهي الحالة التي تسلم بدورها إلى الصحة المعتلقة، والى عدم القدرة على العمل والإنتاج للحصول على الدخل الملائم، حيث يدور الإنسان والمجتمع في نطاق دائرة الفقر المفرغة، التي يؤدى دورانها الرث إلى المزيد من التخلف، ومزيد من الأضرار بالبيئة والإنسان معا.

فالتنمية عامة أصبحت مسعى وهدف كل المجتمعات والدول، حيث أحدثت عمليات النمو السريع والتحضر في المدن العربية خلال السنوات الأخيرة نتائج سلبية على المدن كارتفاع معدلات الفقر والبطالة والمشاكل المتعلقة بتوفير الخدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، ومن هذا ظهر مفهوم التنمية للمجتمعات المحلية كوسيلة لمعالجة المشكلات التي تواجه المجتمع، والتي تهدف إلى الرقي بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

ونتيجة وتقعد الحياة وكثرة المطالب وتعدد الحاجيات وتنوعها، الدولة بمفردها لم تعد تستطيع القيام بجميع الوظائف التنموية، بل لابد من توافر شريك يتحمل معها أعباء ومسؤوليات المواجهة ولإصلاح والتنمية الحضرية على أجندة سياسات التنمية الحضرية في مجتمع المدينة. فقد أصبحت المدينة تمثل الواسطة الحضرية لتطوير أدوات الإنسان طريق مختلف الأدوار الحضرية والثقافية والإنتاجية التي تقدمها في أن واحد، فهي البيئة الأقدر على تفهم حاجات السكن الحضريين المتطورة والمتفاعلة معها وباستمرار باعتبار أن قيمة المدينة ومكانتها تتحقق بمقدار ما تقدمه لسكانها من خدمات حضرية متعددة ومتطورة ومتجددة، لان وظيفة المدينة تمثل انعكاسا لخدماتها وأنشطتها الحضرية.

إن دور مؤسسات المجتمع المدني يؤثر في التنمية الحضرية، كذلك التنمية الحضرية تحفز اليقظة لهذه المؤسسات وتدفعهم للمشاركة بفاعلية في تطوير مجتمعهم الحضري وإدارة شؤونه والسهر على إنمائه، وهنا تبدو الحاجة قوية غلى وجود مجتمع مدني يقوم بتوعية أفراد المجتمع بأهميتها.

فنظرا لهذا العبئ الكبير والعوائق التي تحملها الدولة خصصت السلطات المحلية للحفاظ على البيئة داخل الوسط الحضري من أحياء وفضاءات عمومية ... عدة مشاركات الشعبية من جمعيات الأحياء ولجان الأحياء حيث تعد من الجمعيات ذات النشاط الهادف الى ترشيد القرار المحلي لأنها تسمح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤون بلدياتهم، وكل منها يقوم بدوره للحفظ على الحي المسؤول عنه ذلك بتعزيز الترابط والألفة بين سكان المدينة والحي، بإلاضافة إلى نشر الوعي بينهم والتعاون على بناء والعيش في أحياء نظيفة.

ومن هذا المنطلق تحدد إشكالية الدراسة من خلال العلاقة التنمية الحضرية ودور لجان الأحياء والربط بينهما يكون بالبعد البيئي والتنموي والاجتماعي، وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو كتالي:

- **كيف يمكن تفعيل دور تلجان الأحياء في عملية تحقيق تنمية حضرية وهل يمكن الانتقال من الدور التقليدي الى اعتبار هذه اللجان قوة اقتراح واستشارة يعتمد عليها في جميع مراحل البناء؟**

وتحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج عدة تساؤلات فرعية نذكر منها:

- ماهي المبادرات التي يقوم بها لجان الأحياء من اجل التنمية الحضرية للحي؟
- إلى أي مدى تؤخذ بعين الاعتبار اقتراحات لجان الأحياء من الجهات الأخرى؟

وانطلاقا من ماسبق لمعالجة الإشكالية المطروحة تم التوصل إلى الفرضيات التالية:

- يقوم لجان الأحياء بدور مهم في التنمية الحضرية للأحياء.
- يواجه لجان الأحياء العديدة من المشاكل التي تعرقل عملية تفعيل التنمية الحضرية للحي.

- **أهمية وأهداف الدراسة:**

إن لكل دراسة أهمية تدفع بباحث إلى العمل من اجل التوصل إلى نتائج تجيب عن تساؤلاته، فالبحث في علم الاجتماع الحضري يسعى دائما إلى الحصول إلى هدفين رئيسيين أولهما نظري والثاني علمي، وعليه فان أهمية الدراسة الراهنة تكمن في محاولة تسليط الضوء على الأحياء في مدينة مستغانم و معرفة ما مدى عمل و دور لجان الأحياء و المشاركة السكانية في تنمية الأحياء و كيفية المحافظة عليها.

كما تهدف الدراسة إلى:

- الحاجة إلى تبادل المعرفة العلمية والتقنية وضرورة إشراك الفرد على المستوى الوطني في صنع القرارات العامة من خلال زيادة معرفتهم وإدراكهم البيئي.

- سن تشريعات بيئية على المستويين الوطني والدولي بغية تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية القابلة للاستمرار، وبغية فرض تعويضات للمتضررين من التلوث ومن مختلف مشكلات البيئة.

هذا وينبغي الإشارة فضلا عما سبق إلى أن المؤتمرات الدولية تناولت أهمية المشاركة الاجتماعية في عملية الحفاظ على البيئة من خلال تعزيز دور المرأة والشباب وإشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية، والجمعيات البيئية كطرف فاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي الواقع <<إذا كان المؤتمرات الدولية وضعت مسألة البيئة على جدول الاهتمامات الدولية، فإن مؤتمر الأرض كان معدا لنقلها إلى جدول التنفيذ الإجرائي والعملي>>.

ولكن يبقى مهما كان على الرغم من أن المؤتمرات العالمية أقرت ضرورة دمج البيئة في اعتبارات التنمية، وتحقيق تنمية مستدامة تلبي الشروط الحالية دون إغفال متطلبات الأجيال اللاحقة.

وفي نفس الصدد يشير الباحث << عبد الخالق عبد الله >> بأن << الارتقاء بالوعي البيئي, ونشر الثقافة البيئية هي ربما أهم إضافة تقدمها التنمية المستدامة التي تتطلب من أجل تحقيقها مشاركة جماعية

هادئة من قبل أفراد المجتمع إلا أنها تبدو غائبة ولم تتبلور كما كان متوقعا خلال قمة الأرض, فقد فشلت القمة في تحويل التنمية المستدامة إلى برنامج عمل ملزم لجميع الدول الغنية والفقيرة في العالم, وظهر التباين الحاد بين شمال متقدم يبحث عن الرفاهية وجنوب متخلف يريد الخروج من أزماته التنموية والبيئية

ومن بين الدوافع التي دفعتنا الى هذا البحث:

- تدهور الفضاءات العمومية داخل مدينة مستغانم وخاصة الأحياء السكنية وبهذا الصدد تم اختيارها لتكون ميدان البحث.
- قلة الدراسات التي تناولت معرفة دور لجان الأحياء في الجزائر وخصوصا أحياء ولاية مستغانم. والتعرف أيضا على المجهودات التي يقومون بها في غياب السلطات المحلية لأخذ بعين الاعتبار المشاكل المصاحبة للمواطنين القاطنين بأحياء الولاية.

- **دراسات السابقة:**

- **دراسة الاولى:**
- هي رسالة ماجيستر تحت عنوان "**لجان الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة– دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية 07 المدينة الجديدة علي منجلي**" من إعداد الطالب السعيد رشيدي من جامعة قسنطينة سنة 2007–2008.
- لقد تناولت هذه الدراسة ستة فصول ،حيث تطرق الباحث إلى العلاقات و العمليات الاجتماعية،من خلال تعريفها و أنواعها و تصنيفاتها و خصائصها، بالإضافة إلى الاهتمامات بالمصالح في المجتمع.كما تم عرض جماعات لجان الأحياء من خلال مفهومها و أصنافها ووظائفها،وكذا أنماط المشاركة وطبيعة النمو السكاني و التغير الاجتماعي والثقافي و ذلك من خلال تحديد النمو السكاني أسبابه و مشكلاته.بالإضافة إلى عرض المدينة و التجمعات الحضرية الجديدة من خلا مفهوم المدينة و كذا نظرة تاريخية عن مراحل تطور المدينة.و في الأخير تطرق إلى البحث الميداني من خلال الوحدة الجوارية 07 علي منجلي ،باستخدام مجموعة من الإجراءات

المنهجية من خلال المنهج و جمع البيانات من خلال المقابلة المقننة،واستمارة و الاستبيان و الملاحظة.

- كان الهدف من هذه الدراسة الكشف عن ملامح الخصائص الاجتماعية لممثلي جمعيات في التجمعات الحضرية الجديدة على منجلي، بالإضافة إلى الوظائف التي تؤديها، مع إبراز طبيعة علاقاتها وأنماط تفاعلها. وخلصت هذه الدراسة إلى أن جمعيات الأحياء يغلب عليها العنصر الرجالي من فئة الكهول الذين لديهم استقرار اجتماعي واقتصادي وان كان مستواهم التعليمي متوسط، وهي في الغالب لها مهام خدماته خيرية ومطلبية تنتج عنها تعدد علاقاتها، مع اتصافها بالسطحية في مجملها وتحكم المصالح الشخصية فيها.
- **الدراسة الثانية:**

أطروحة دكتوراه بعنوان" **المدن الجديدة وتحديات التنمية الحضرية في الجزائر–دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 06 المدينة الجديدة على منجلي–قسنطينة**" من إعداد الطالب بن عيجة محمد جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، سنة 2015/ 2016م.

قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول، انطلق من تحديد موضوع الدراسة وذكر الاتجاهات العلمية في مجال نمو المدن والمفسرة لعملية التنمية الحضرية من نظريات في الايكولوجية ودراسة التنمية بالإضافة إلى ذكر المدن الجديدة كبدائل للنمو الحضري. وفي الأخير الدراسة الميدانية من خلال دراسة موقع المدينة وعملية التنمية الحضرية في هذه المدينة الجديدة.

خلاصة هذه الدراسة هي إن المدينة تعتبر فتية في تطور النمو والتنمية، لا تزال في حاجة إلى كخطاطات تنموية شاملة الأصعدة، سواء على السعيد الاقتصادي او الاجتماعي، او الإداري، الخ، قصد تطويرها وتنميتها وجعلها قطبا تنمويا مكتفيا، وجعلها دعامة إضافية وفعالة المركز الأم أو المدينة الأم.

- **المفاهيم الإجرائية للدراسة:**

انطلاقا مما سبق، سوف نتطرق بشكل أساسي إلى تحديد المفاهيم المرتبطة بموضوع دراستنا، حتى يساعدنا ذلك على الفهم الأمثل للموضوع وأبعاده تتكون دراستنا من المفاهيم الأساسية التالية:

1-الدور:

يعني مصطلح الدور:"مجموعة من الأساليب المعتادة في عمل الأشياء معينة أو انجاز وظائف محددة في موقف اجتماعي ما"[1].

إذا نظرنا من زاوية البناء الاجتماعي نجد انه "وضع اجتماعي يرتبط بمجموعة من الخصائص الشخصية، ومجموعة من ضروب النشاط التي يغزو إليها القائم بها والمجتمع"[2].

التعريف الإجرائي للدور"هو سلوك الذي يتبعه الفرد داخل الجماعة ناتج عن عمليات تفاعل اجتماعي، بغية تحقيق أهداف معينة".

2 -لجان الحي:

تعتبر لجنة الحي هي حلقة وصل بين البلدية بطواقمها الإدارية وبين السكان، وبهم تبني أفكار البلدية، وإيصالها للناس، وحمل هموم المواطن وتبنيها أمام البلدية، ومتابعة تنفيذ المشاريع الخاصة بالحي، وكذلك تقديم المقترحات التطويرية الخاصة بالحي[3].

التعريف الإجرائي:

تسمى بلجنة الحي أو جمعية الحي، وهم جماعة من الأفراد يساهمون في المشاركة الجماعية لتحقيق أهداف مختلف التنموية، وحل المشاكل من خلال روح العطاء وحب العمل التطوعي.

3 -التنمية:

فالتنمية هي عملية تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية، التي يعتمدها مختصون ومدربون بحيث تكفل مشاركة كل قطاع بموارده البشرية والمالية في

[1] كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المراة العاملة، دار النهضة مصر،1990؛ ص 106.

[2] -علي عبد الرزاق علي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الاسكندرية، 1989.ص ؛15.

[3]

التخطيط لبرامج التنمية وتنفيذها استجابة لاحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة في تحقيق الأهداف التنموية من جهة اخرى[1].

4 –**التنمية الحضرية:**

تعرف التنمية الحضرية بأنها مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والتجديد لأوجه التقدم استراتجيا وتكتيكيا، على قوة التفاعل بين الطاقة والوظيفة منظور إليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية اخري[2].

التعرف الإجرائي: هي عملية إعادة تأهيل كلي للفضاء المدينة(الحضري)، عن طريق التغيير الذي يطرأ على المدينة من خلال تحسين أحوال المجتمع من خلال برامج تنموية ويتم ذلك في تكامل بين الجهود الحكومية ومختلف الفاعلين الاجتماعيين.

[1]احمد مصطفى خاطرة، تنمية المجتمع المحلي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2000؛ ص 211.
محمد عبد الفتاح محمد، اتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة،2002؛ ص186.

الفصل الاول: التنمية الحضارية (المفاهيم والمقاربات)

تمهيد:

تعتبر التنمية عامة، والتنمية الحضرية خاصة من أبرز الأهداف التي تسعى الدول والمدن إلى تحقيقها، والتنمية الحضرية باعتبارها جزءا من التنمية العامة تشمل كل مايتعلق بتطوير وترقية المجال الحضري وما يحتويه من تفاعلات، وعلاقات اجتماعية واقتصادية، مثلها مثل مختلف إشكال التنمية التي يجب أن تراعي عدة جوانب لتكتسب صفة التنمية الحقيقة، فالاعتبارات الاجتماعية والايكولوجية هي من أساسيات التنمية الحضرية الواجب مراعتها.

اولا: تعريف التنمية

تعرف التنمية بمختلف أنواعها: أنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب لهذا اختلف العلماء في تعريفها كما يلي:

وحسب "**فيليب دوب**" فالتنمية هي:" استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، او هي التغيير العمدي لهذه الظروف، أو هي عملية تشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، مع مدين ذلك على أنفسهم"[1].

ويعرفها الدكتور "**الجوهري**"بأنها عملية تنطوي على تغير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني (مجالات روحية، فكرية، تكنولوجية، اقتصادية واجتماعية) وهي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الكل من اجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم، كما لا يختلف"سعد الدين إبراهيم"كثيرا عن تعريفه لمفهوم التنمية عن الجوهري حيث يعني به اتساق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتواز، أكان هذا الكيان فردا أو جماعة[2].

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي " جابويال لوبرا" ان التنمية ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفه، وإنما هي مجموعة من الظواهر ذات طبيعة سسيولوجية ونفسية وبيولوجية بمعنى ان عملية التنمية مركبة ومقعدة في

[1] نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، ط2، القاهرة،1975، ص 108
[2] محمد عبد المولى، العالم الثالث ونمو والتخلف، الدار العربية للكتاب،1990؛ ص75

ذات الوقت تحتاج إلى فهم سلوك الأفراد، وماتقوم بينهم من علاقات، ومايترتب عن هذه العلاقات من أنظمة تتدخل في تفاعلها وفي تأثيرها على جوان المجتمع المختلفة[1].

وقد أوردت "**هيئة الأمم المتحدة** " تعريفا للتنمية على أنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الوطنية المحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة اليومية، ولتساهم في تقدم البلاد"[2].

ثانيا: التنمية الحضرية

يعرفها: "**حسين عبد الرحمان رشوان**" بأنها: "مجموع التغيرات التي تعتري المدينة وتقديم مختلف الخدمات والمواقف التي تخدم ساكنها، وتوفر له كل ما يحتاجه في سبيل تحقيق حاجاته ومطالبه الفزيولوجية والاجتماعية، وهي بذلك عملية تعقد الاتجاهات الاجتماعية والايكولوجية والثقافية، والتي تؤدي إلى تنمية المدينة، وتشمل هذه التغيرات المساكن والمدارس وبناء العمارات وإنشاء الشوارع والأحياء وتعبيد الطرق، وتقديم مختلف الخدمات والمرافق التي تخدم ساكن المدينة".

أما "**عبدو القاعي**" يرى بأنها: "عملية تحريك العمران وتنظيمه وربطه بحاجات الأفراد وثقافتهم وقيمهم ورغباتهم ومصالحهم المشتركة كما وبالمدى العام لتكوينهم المجتمعي، كما تستهدف مستوى المسارات الاقتصادية الراهنة والهادفة الى تامين الازدهار المادي عبر استغلال الموارد البشرية والطبيعية، أحسن استغلال".

[1] سعد طه علام، كتاب التنمية والدولة، دار طيبة للنشر وتوزيع التجهيزات العلمية ،2003؛ ص 213
[2] شيهوب مسعود، اسس الادارة المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986؛ ص40.

وتعرفها" منال طلعت محمود" التنمية الحضرية على أنها: تمثل عملا تعاونيا ديمقراطيا، يشجع مشاركة المواطنين، وينظمها ويوجهها نحو تحقيق وأحداث التغير الاجتماعي المطلوب، بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه، ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا"[1].

ثالثا: أهداف التنمية الحضرية:

تعتبر التنمية من أهم الخيارات المطروحة علميا أمام البشرية للتخلص من مظهر التخلف او القضاء عليه من جانب او حتى تخفيف اضطراره وقسوته على أولوياته سياسات ومشاريع دول العالم منذ منتصف القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر.

ز بالتالي فمن أهم أهدافها مايلي:

- التخلص من الفقر ومعالجة أثاره الاجتماعية من خلال تطبيق برامج تحسين نوعية حياة السكان ورفع مستواهم المعيشي وتامين متطلبات حياتهم العامة.
- تحسين الخدمات السكانية (غذاء، خدمات، التعليم، الرعاية الصحية، مياه الشرب، خدمات الصرف الصحي..الخ).
- توسيع قاعدة المشاريع البنيوية والتي تشمل مشاريع البنى التحتية ومنظومة الخدمات العامة ومصادر الطاقة وخطوط النقل والاتصال والإسكان...
- وباعتبار النقل قطاع الخدمات هو المحور الأساسي وبصورة عامة السكان واحتياجاتهم شرطان أساسيان في تحقيق عملية التنمية، لذا تضع إستراتجية التنمية الحضرية في سلم أولوياتها مسالة مهمة في مجال التعامل والتعاطي مع الخدمات وهي تفعيل جانب التخطيط في مفهوم تداول الخدمة لتحقيق الإشباع الدائم لاحتياجات السكانية على أساس بيئي سليم تخطيط شامل[2].
- رفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.
- صنع بيئة جديدة لمجموعة من الناس لكي تمارس فيها الاقتصادية والصحية.
- اتساع حركة التصنيع والإنتاج.

[1] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2001؛ ص 71.
[2] ص222

- محاولة تحقيق تنمية في كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية.
- إحداث تغيرات على مستوى البيئة التي يعيش بها الناس.
- دفع الأفراد لكسب قدرات وقيم تساعدهم على مواجهة ما يصادفهم من مشاكل حتى يكون باستطاعتهم إحداث التغيير.

رابعا: سياسة التنمية الحضرية في جزائر

أ- التنمية بدا من مشروع قسنطية 1958:

التي عرفت بالتشريع الفرنسي، الذي استمر العمل به الاستقلال الا ما كان يمس بالسيادة، وفي ظلها جاء مشروع المستوى قسنطينة لسنة 1958 الذي تقرر فيه انجاز حوال 320000 سكن على المستوى الوطني خلال خمس سنوات.ثم دعمت الحظيرة السكنية الوطنية بعد الاستقلال بالسكنات الشاغرة بعد رحيل المعمرين و ذلك بتعيين العقارات السكنية الشاغرة و تقنينها بالأمر 66 /102 المتضمن ايلولة العقارية الشاغرة للدولة، حيث بلغت سنة 1962 حوالي 1.950 مليون سكن، و بذلك استكفت الدولة الجزائرية الحديثة العهد بالاستقلال بالحظيرة السكنية الموروثة عن العهد الاستعماري.

ب-التنمية كفاعل تنموي:

وشهدت هذه المرحلة وضع مخططات العمرانية في الجزائر والتي تمثلت في:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

و هو أداة من أدوات التخطيط المجالي و التسيير الحضري ، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية او البلديات المعنية،اخذ بعين الاعتبار تصميم التهيئة و مخططات التنمية، و يضبط الصيغ المرجعية لمخطط الأراضي، و يعتبر هذا المخطط أداة التخطيط المجالي لبادية واحدة أو عدة بلديات و يتعين على كل بلدية إعداد هذا المخطط بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي و تحت مسؤوليته، ذلك عن طريق مداولة تبليغ ترسل منها مداولة التبليغ ترسل منها نسخة إلى مقر البلدية،حيث رسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه هذا المخطط من طرف الوالي أو الوزير المسؤول ،و تكون المصادقة على حسب السكان بقرار من الوالي إذا كان عدد السكان(اقل من

200000) و بقرار وزاري إذا كان عدد سكان (اقل من 500000) و بقرار تنفيذي إذا كان عدد السكان يفوق 500000 ساكن.

ويتكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من دراسة تحليلية للوضع السائد في البلدية أو بلديات معينة، ودراسة تقريرية مستقبلية في المجال التنموي والاقتصادي والديموغرافي في تحديد المدة والمراحل لانجاز هذا المخطط.

- مخطط شغل الأراضي:

ينظم مخطط شغل الأراضي استخدام الأرض او المجال على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهو إلزامي لكل بلدية عبر التراب الجزائري. وهناك لجنة متخصصة تحت إشراف الولاية وباشتراك المنتخبين المحليين لمعاينة هذا التغيير في مخطط شغل الأراضي، والتأكد من صحته وخدمة الصالح العام قبل أي اعتبار ثم يرفع تقرير تقني اللى الوصاية المحلية او الوزارة المعنية لإدخال هذه التغيرات بشكل رسمي او رفضها، وكل مخطط شغل الأراضي يجب تأكيده بواسطة قرار وزاري ازو ولائي او مرسوم تنفيذي عند تغطيته لمنطقة إستراتجية معنية.

- مخطط العمران الموجه:

استمرار العمل المخطط بهذا المخطط الى غاية 1990 وهو موجه للمدن الكبرى والمتوسطة، يرسم حدودها والأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني، ويحدد استخدام الأراضي مستقبلا حسب الاحتياجات التجمع السكاني ويرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة، وهو قانون تنظيم استخدام المال داخل النسيج العمراني، اذ يصبح قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه.

- مخطط العمران المؤقت:

انتهت صلاحيته سنة 1990 يشبه المخطط العمراني الموجه من حيث ابعاد التهيئة العمرانية وأهدافها، خاصة بالمراكز الحضرية الصغيرة.

- المخطط الثلاثي1967-1969:

كان محتواه تجسيد القاعدة الصناعية وقد أولى هذا المخطط أهمية كبيرة لقطاع الصناعة على حساب القطاعات الاقتصادية.

- المخطط الرباعي الأول والثاني 1970-1973 و1974-1977:

اهتم هذا المخطط الرباعي الأول بالمراكز الحضرية الكبيرة والمتوسطة وأهمل المدن الصغيرة التي تعتمد على الزراعة كما شهدت فترة هذا المخطط ارتفاع نسبة النمو السكاني العام.

أما مخطط الرباعي الثاني ركز على مبدأ تنظيم التوسع العمراني وانجاز مناطق سكانية جديدة في المدن تكون امتداد للمناطق العمرانية الموجودة مع إصلاح لحالة المناطق التي تعاني من الإهمال والتهميش، فالتعمير بالمدن تميز بالتناقض بين القطاع العمومي والمبادرات الفردية مما أعطى للناحية المورفولوجية للمدن إشكالا متناقضة وتلقائية سواء ما تعلق بتلك البناءات السكن الجماعي التي تبنى بصفة متناثرة أو فردية أو أخرى كالبيوت القصديرية.

- المخططين الخماسين الأول والثاني 1980-1984 و1985-1989:

في بداية المخططات الخماسية شرع في تطبيق مبدأ اللامركزية في التسسير الإداري للجماعات المحلية وللمجال الحضري الى جانب مؤسسات دعم التشريع المعمول به ليتماشى ومبدأ اللامركزية في التسيير منها قوانين حماية البيئة الأملاك الوطنية، وقواعد شغل الأرض قصد المحافظة عليها، وقانون رخص البناء ومنها الأخص قانون تسوية أوضاع اللذين شغلوا أراضي عمومية أو خصوصية كانت محل عقود اومباني غير مطابقة للقواعد المعمول بها.

فقد حاول هذا المخطط اختيار مشاريع وسكنات تتوافق والبناء العمراني المخطط وحددت من خلالها عدة أفاق منها:

- تحديد نمو المدن بشكل هادف ومخطط.
- التحكم في نمو المدن الصغيرة والمتوسطة وتنظيم تطورها مع العلم على الحد من الهجرة الريفية.

- إنشاء حواظر جديدة نظرا لكونها وسيلة منفصلة للتعمير المجال الجغرافي.

فما ميز فترة المخطط الخماسي الثاني هو صدور الأمر 01/85 لتاريخ 85/08/13 المحدد لقواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها، وتسوية اللذين يشغلون أراضي عمومية أو خاصة كانت محل عقود أو مباني غير متطابقة للقواعد العامة، قانون 07/86 الذي مكن الأشخاص الطبيعيين من مشاركة الدولة في انجاز البرامج السكنية، ثم قانون 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

ج- المجتمع المدني كطرف تنموي جديد:

أدخلت تعديلات في بعض القوانين،و ألغيت بعضها البعض لتساير التوجه السياسي و الاقتصادي الجديد، و من القوانين المعدلة و المتممة قانوني البلدية و الولاية ، وقانون التهيئة و التعمير ، كقوانين منحت الدور الأساسي و المحوري للجماعات المحلية ، لتطبيق مبدأ اللامركزية في تسيير وإدارة و تسيير الشؤون المحلية، إضافة إلى دور وسائل و الأدوات كالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير(P.D.A.U) و مخطط شغل الأراضي و مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي لإعداد المخطط البلدي لتنمية (P.C.D) يكون منسجما مع مخطط الولاية لتنمية(P.W.D) و أهداف مخططات التهيئة العمرانية ،وكذا السهر على تنفيذه، و هذه الأدوات كأدوات عملية في إدارة وتسير و ترشيد المجال الحضري للمدن الجزائرية،إضافة إلى قانوني الأملاك الوطنية و التوجيه العقاري.

فقد كان اهتمام المخطط الجزائري في بدايته موجه إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور الموروث بعد رحيل الاستعمار واكتفى في المجال العمراني خلال عشرية الستينات بالتشريعات العمرانية الموروثة والعمل بها. أين بدا في الاهتمام بالوضع العمراني وبالمجال الحضري على الخصوص، حيث شرعت قوانين في هذا الميدان، وكبداية للقطيعة مع التشريع المورث.

خامسا: مشكلات التنمية الحضرية:

تعتبر التنمية الحضرية قضية مقعدة و متشابكة الجوانب ، تختلف معوقاتها في عديد من الأبعاد المتداخلة فلها خصائص مختلفة و لكنها مترابطة يعمل بعضها من خلال بعض و يؤثر بعضها في بعض ،و معوقات التنمية أو تحديات التقدم و مظاهر التخلف متعددة و متباينة تبعا لظروف كل مجتمع و خصائصه و إن كنا نود أن نؤكد إن هذه المعوقات ليست على درجة واحدة الأهمية و التأثير، فقد يصل تأثير بعضها إلى حد الإعاقة و بدرجة

طفيفة و عموما يمكن آن نشير إلى أهم هذه المعوقات ديموغرافية كانت أو اجتماعية ثقافية أو إدارية و حتى اقتصادية و المقصود بالمعوقات العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية و تحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها فالمعوقات تعني اتجاها سلوكا أو سلبيا ، وتتمثل أهم مشكلات التنمية الحضرية بمايلي :

أ- العوامل الديمغرافية:

من المعروف جليا أن دول العالم الثالث تتميز بنمو الديمغرافي كبير تسبب في وجود كثافة سكانية عالية سكانية جدا، الشيء الذي أدي بالضرورة إلى عدم إمكانية تحقيق توازن بين الموارد المتاحة و الإنتاج من جهة و متطلبات هذه الكثافة من جهة أخرى و تبعا لذلك انتشرت العديد من المشاكل الاجتماعية كسوء التغذية و قلة العلاج و نقص فرص التعليم و التكوين والعمل والسكن...الخ و تعتبر سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي اثر الزيادة في الإنتاج و الدخل فيما تجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المبذولة في المجالات المختلفة ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل و بمعدلات كبيرة تفرق الزيادة السكانية كما ان الزيادة السكانية في الدول المتخلفة تعد كأحد معوقات التنمية .

فلذلك فان عملية التنمية تفتضي تسطير برامج تنموية تقابلها برامج في تنظيم وتحديد النسل هذا إلى جانب محاولة استثمار الطاقات البشرية خاصة الشباب إلى أقصى حد ممكن في تنمية بعض الجوانب الأساسية التي تتطلبها الظروف الخاصة بالمجتمع محل التنمية.

ب- العوامل الاجتماعية:

من أهم العوائق الاجتماعية التي تعيق التنمية نذكر منها النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية و القرابة، و النظام السياسي، وكذا الصراع ضد التغيير فبالنسبة للأول نجد ان النظم الاجتماعية خاصة منها التقليدية تعتبر من أهم معوقات عملية التنمية فمن ذلك نظام الملكية و القرابة، حيث أن رفض الأهالي للهيئات الحكومية و عدم السماح لهم بتنفيذ البرامج التنموية المسطرة التي تمس ممتلكاتهم يؤذي في الغالب إلى تعطيل و إلغاء هذه البرامج إلى جانب انه يحول دون محاولة تسطير برامج أخرى في أي مجالات التنمية.

إلى جانب ذلك يمكننا القول ان النظام السياسي باعتباره احد الأنظمة الاجتماعية الحساسة يلعب دورا أساسيا في عرقلة عملية التنمية، كما يمكن ان يلعبه في دفع عجلتها إلى التقدم و ذلك انطلاقا من التخطيط السليم من جهة أولى، و التكامل و التنسيق من جهة ثانية و كذا عدم تجاهل المشاركة الفعلية في برامج التنمية فعلى اعتبار أن النظام السياسي هو المسؤول الأول عن تجسيد مثل هذه الإجراءات فهو الذي يسمح بالتخطيط الصحيح الهادف إلى تحقيق تنمية فعلية صحيحة التوجيه بحيث تخدم مصالح العامة من المجتمع ككل، انطلاقا من ضرورة التكامل بين كل البرامج التنموية المسطرة على مستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي والسياسي، ألان ويكون الأخير بمعية الأهالي الذين يجبوا أيضا أن يتكيفوا مع القيم الجديدة.

ت- العوامل الثقافية:

إذا كانت الثقافة تعبر عن ذلك الكل المعقد المركب من القيم و العادات و التقاليد و الأعراف و المعايير المتعارف عليها في المجتمع.فان اتسامها للجمود ، و عدم المرونة يحول دون تكيفها و المجتمع الحديث، بما يتضمنه من قيم و عادات سلوكية من شانها أن تدعم سيرورة التنمية ، التي تستهدف رفاهية الإنسان عامة و عليه كما سبق ذكره فالجمود يؤدي إلى رفض التجديد ، وعدم اتسام الثقافة بالمرونة اللازمة الشيء الذي يعيق عملية التنمية و يساعد على تعطيلها و من ذلك مانجده مثلا في العادات المرتبة باكتناز الأموال و الاحتفاظ بالأرض. أو الاهتمام بأساليب غير منتجة، وضعف الميل لادخار.

ث-التخطيط كمعوق للتنمية:

تتمثل المعوقات التخطيطية في عدم الوضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه او التأثر به و عدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف وعدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له، بالإضافة إلى عدم توفر الدراسات و البحوث و الإحصاءات عند الأجهزة المسؤولة خاصة على مستوى المجتمع لان تخطيط في حقيقة الأمر يسهل تنسيق الجهود و العمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج و المشروعات و توظيف و تحويل الموارد البشرية و المادية لخدمة أغراض و أهداف خطط التنمية و المتابعة ويرجع سبب كون التخطيط كمعوق للتنمية الحضرية إلى مايلي :

– نقص الوعي التخطيطي ونقص الإعلام المتخصص.

ج– المعوقات الإدارية:

تعتبر المعوقات الإدارية من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية وتحد من فعاليتها وذلك راجع إلى التعقيد على مستوى الإجراءات والبطء الشديد في تنفيذ القرارات وتناقض بعضها مع البعض الأخر بالإضافة إلى انتشار اللامبالاة والسلبية وعدم وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب في كثير من الأحيان وسيطرت العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته وكذلك صعوبة التنسيق بين الوحدات العمل الرسمية والإدارية الجديدة من ناحية أخرى وبينها وبين الأجهزة التنفذية القائمة من ناحية أخرى إلى:

- تجاهل المشاركة الشعبية
- ضعف طرق وسائل الاتصال
- نقص الأجهزة الفعالة
- نقص القيادات
- عدم الاعتراف بدور المرأة

الفصل الثاني: العمل التطوعي الجماعي

أولا – مفهوم العمل التطوعي

هناك العديد من الإشكاليات التي تواجه الباحث الاجتماعي عند التعريف بأنماط الفعل الإنساني، حيث تتصف الأنماط الديناميكية للحياة الاجتماعية بتجددها وتداخلاتها الكثيرة، وخصوصا عند الحاجة إلى التفسير هذه الأنماط من السلوك الإنساني.

يذهب "**سامي عصر**" إلى التأكيد أن التطوع مشاركة جماعية، وهذه المشاركة قيمة محورية في برامج في المجتمع المحلي، وهي عنصر مهم في أحداث التنمية، والمشاركة الاجتماعية كما وصفتها الأمم المتحدة إحدى الركائز لإحداث التقدم الاجتماعي والتنمية.

وفي اتجاه نفسه يرى الدكتور "**عبد المنعم شوقي**" إن المشاركة الشعبية هي " عملية إسهام المواطنين تطوعا في أعمال التنمية، سواء بالرأي أو بالعمل، أو بالتمويل وغير ذلك، بل المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية، ومدى استجابتهم لحل هذه المشكلات.

كما تعرفه" سامية **فهمي**" ان العمل التطوعي هو ذلك الجهد الذي يبذله الإنسان من اجل مجتمعه، او من اجل جماعات معينة، وفيه يتحمل مسؤوليات العمل من خلال المؤسسات الاجتماعية القائمة، إرضاء لمشاعر ودوافع إنسانية داخلية خاصة، تلقى الرضا والقبول من جانب المجتمع.

وبهذا الفهم، فان المشاركة، هي التي التطور الطبيعي لتطوع الفرد للإسهام في خدمة مجتمعه، هي التي اعت مفهوم التطوع الجماعي بعدا جديدا. وأعطته في الوقت نفس مجالا واسعا غير محدود للعمل [1].

ثانيا: الدور التنموي للتطوع

بدا الاهتمام حديثا بالدور التنموي للمنظمات التطوعية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية، وعد دورها جزءا من التنمية الشاملة. وقد ذهبت منظمات دولية عدة الى اعتماد المنظمات الطوعية لتنفيذ مشاريعها الاجتماعية خاصة في مجال تحسين توعية الحياة، وتنمية المجتمعات المحلية، وتشغيل أفرادها، وعمليات

[1] عبد الله عبد الحميد الخطيب، العمل الجماعي التطوعي، الشركة العربية المتحدة للتويق والتوريدات، القاهرة؛ ص 10

صناديق الائتمان والقروض الميسرة. ويتفق الدارسون على أن التنظيمات التطوعية أكثر فاعلية، وأكثر كفاءة وحساسية في تعاملها مع الرعاية والرفاه الاجتماعي من المؤسسات الرسمية او الخاصة.

ولقد أصبح للتنظيمات التطوعية دور في التنمية الاقتصادية ،والاجتماعية، لدول العالم ،سواء أكانت مقدمة، أم نامية،و أخذت هذه على عاتقها دورا رئيسيا في التصدي لمختلف القضايا التي يمكن ملاحظة العديد منها؛ كالاهتمام بالبيئة، وحماية المستهلك ،وحقوق الإنسان، و تقديم العون و المساعدة و المساعدة في حالات الكوارث، و الحروب بالإضافة إلى العديد من القضايا الاجتماعية التي تتعايش معها كالفقر و الإعاقة و تنظيم الأسرة،و العناية بالمرأة و الطفولة و رفع مستوى المجتمعات المحلية، و خلاف ذلك من قضايا ترتبط بتحقيق الحاجات للفئات الفقيرة و المحتاجة[1].

ثالثا: لجنة الحي

لقد تناول المشرع الجزائري لجان الأحياء من خلال تطرقه للجمعيات بصفة عامة في القانون الخاص بها 90/31 ويحدد مفهوم الجمعية انطلاقا من كونها اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون او معنويون على اساس تعاقدي ولغرض غير مربح.

من خلال تعريف "دينكل ميتشيل" إلى تعريف الجمعية على اعتبار الجمعية هي وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من أفراد، لها قوانين تحددها، وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة [2].

رابعا: أهداف لجان الأحياء

- الدفاع عن المصالح العامة لسكان الحيّ كونهم المستفيدون من النشاطات العمرانية والثقافية والرياضية والتربوية والصحية والاجتماعية والسكنية والاقتصادية والاستهلاك.. الخ، من خلال تقوية الوظائف الرئيسية.

[1] عبد الله عبد الحميد الخطيب، مرجع سابق ص 20
[2] دينكل ميتشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، بيروت، 1986، ص25

- تقديم المعلومات لسكان الحي حو تنشيط المشاركة الجماهيرية لأعضاء الجمعيات ومجمل سكان الحي لجميع القضايا التي تؤثر عليهم بشكل عام ودعمهم.
- تنشيط المشاركة الجماهيرية لأعضاء الجمعيات ومجمل سكان الحي.
- لعب دور الممثل عن سكان الحي أمام الجهات العامة.
- مطالبة الجهات العامة بتطبيق الحقوق المعترف بها للمواطنين، مثل:
- الحصول على معلومات مباشرة حول القضايا التي تهم الجميع.
- تقديم اقتراحات للعمل بالنسبة للجهات العامة.
- الوصول إلى جميع مجالات الجهات العامة من أجل الدفاع عن المصلحة العامة للمواطنين.
- الحصول على معلومات مباشرة حول القضايا التي تهم الجميع.
- تقديم اقتراحات للعمل بالنسبة للجهات العامة.
- الوصول إلى جميع مجالات الجهات العامة من أجل الدفاع عن المصلحة العامة للمواطنين.
- استخدام جمعيات سكان الأحياء للوسائل العامة من أجل تنفيذ مهامها.
- ممارسة حق تقديم المبادرات الجماهيرية.
- جمع طلبات وشكاوى سكان الحيّ للجهات العامة وللشركات (شركات التزويد بالغاز والكهرباء والمياه والبناء ... الخ)
- تعزيز مبادئ التضامن والمساواة والتعايش بين جميع السكان ودعم النشاطات التي ترسخ السلوكيات الحضارية، وإذا أمكن، تقديم خدمة الوساطة للسكان
- تنظم جمعيات سكان الحي أيضاً نشاطات اجتماعية ثقافية (دورات، محاضرات، احتفالات)، وتقدم خدمات المساعدة القانونية في القضايا التي تهم السكان)جمعيات سكان العمارات، التزويدات ... الخ) وتشارك في سير عملية الإعلام والمشاركة حول المشاريع المعمارية والاجتماعية للجهات العامة[1].

[1] Htp//dps.gencat.cat/webAcollida/Appjava.html

الخاتـــــمة

الخـــاتمـــــــة

خاتمة:

ننتهي مما سبق ان لجنة الحي تقوم بعدة وظائف لتدعيم برامج التنمية الحضرية ومن خلال تعرفناعلى دور هذه اللجنة تجاه هذه الاحياء لمواجهة المشكلات وتلبية احتياجات السكان في حدود مشاريع التنمية الحضرية لهذه الاحياء وهذا من خلال التعامل مع الجهود الحكومية لتحسين وإعطاء صورة جيدة لهذه الأحياء وتحسين الخدمات الموجودة فيها.

ولهذا فان العمل التطوعي للجان الحي يحتاج إلى تهيئة العوامل التي تحقق لها النجاح والاستمرارية حتى يتسنى لهذه الجمعيات ان تقدم إسهاما فعالا فيما يتمثل في تدعيم برامج التنمية الحضرية وحماية البيئة من التلوث ومواجهة مختلف مشكلات التي تواجهها الأحياء الجزائرية من مختلف النقائص. كما ان هناك ضرورة مواجهة كافة المعوقات التي تقف أمامها من اجل تحقيق تنمية الحي ونشر الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع بطريقة تربوية وتوعوية وفكرية وخصوصا بين جيل الصاعد. فمجتمعات العصر الحاضر لاتستطيع أن تواجه مستقبلها دون تربية المدينة المستدامة، وهناك حاجة ماسة إلى جهود مكثفة ومتكاملة من المدرسة والبيت والمؤسسات العامة والخاصة والتطوعية ووسائل الإعلام لكي يكون قادرا على محافظة على تنمية المجتمع من مختلف الجوانب.

قائمة المراجع

قائـــــمة المـــراجـــــع

كتب:

1- كامليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المراة العاملة، دار النهضة مصر ،1990.

2- علي عبد الرزاق علي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الاسكندرية ،1989.

3- احمد مصطفى خاطرة، تنمية المجتمع المحلي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2000

4- محمد عبد الفتاح محمد، اتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة،2002.

5- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، طبعة الثانية، القاهرة،1975.

6- محمد عبد المولى، العالم الثالث ونمو والتخلف، الدار العربية للكتاب،1990.

7- سعد طه علام، التنمية والدولة، دار الطيبة للنش وتوزيع التجهيزات العلمية 2003.

8- بشير اللطيف، محسن عبد علي، خدمات المدن (دراسة في جغرافية التنموية، المؤسسة الحديثة) للكتاب، طرابلس لبنان،2009.

9- منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر ،2001.

10-بشير ابراهيم اللطيف، خدمات المدن، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2009.

11-عبد الله عبد الحميد الخطيب، العمل الجماعي التطوعي، الشركة العربية المتحدة للتويق والتوريدات، القاهرة 2013.

معاجم:

دينكل ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، بيروت،1986.

مواقع الانترنت:

http://dps.gencat.cat/webAcollida/Appjava.html